

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ
الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ وَصَلَّى اللَّهُ عَلَى سَيِّدِنَا مُحَمَّدٍ وَآلِهِ الطَّاهِرِينَ

استكمال إجابات المحقق الخوئي تجاه الاستحالات

لقد استمسك المحقق الخوئي بنكتة «الأمر الضمني» فحلّ الأمر الكلّي الاستقلالي إلى أوامر متصغّرة ضمنية، فمن خلال هذه النكتة قد قلع كافة الاستحالات المطروحة، فمن هذا المُنطلّق قد استكمّل إجابته قائلاً: [1]

«وَإِمَّا الْوَجْهُ الثَّالِثُ (الَّذِي أَسْلَفَنَا مِنَ الْمُحَقَّقِ الْأَصْفَهَانِيِّ) فَلَأَنَّهُ أَيْضًا مِبْتَنٍ عَلَى أَنْ يَكُونَ الْمَأْخُوذُ فِي الْمُتَعَلِّقِ هُوَ قَصْدُ الْأَمْرِ النَّفْسِيِّ الْأَسْتَقْلَالِيِّ، فَعِنْدَئِذٍ بِطَبِيعَةِ الْحَالِ يَلْزَمُ مِنْ فَرْضِ وُجُودِهِ وَذَلِكَ لِأَنَّ مَعْنَى أَخْذِ دَاعِوَيَةِ الْأَمْرِ بِالصَّلَاةِ فِي مُتَعَلِّقِهِ هُوَ أَنَّ الصَّلَاةَ جَزْءٌ وَاجِبٌ إِنَّا كَانَتْ جَزْءًا وَاجِبًا فَلَا مَحَالَةُ الْأَمْرِ الْمُتَعَلِّقِ بِهَا ضَمْنِيَّةٌ لَا إِسْتَقْلَالِيَّةُ، فَإِنَّهُ يَلْزَمُ مِنْ وُجُودِهِ وَهُوَ مَحَالٌ. وَلَكِنَّ قَدْ عَرَفْتُ أَنَّ الْمَأْخُوذَ فِيهِ (الْوَاجِبُ) أَنَّمَا هُوَ قَصْدُ الْأَمْرِ الضَّمْنِيِّ (فِي الْتَّالِيِّ إِنَّ الصَّلَاةَ تَمْتَلِكُ أَمْرًا ضَمْنِيًّا – مِنْ ذَاكَ الْأَمْرِ الْكُلِّيِّ – وَكَذَا الْقَصْدُ يَمْتَلِكُ أَمْرًا ضَمْنِيًّا لِلصَّلَاةِ، فَيُسْتَنْدُ إِلَيْهَا مَتَّبِعًا مَعَ الْقَصْدِ بِأَمْرِهِمَا الضَّمْنِيَّيْنِ) وَعَلَيْهِ فَلَا مَوْضِعٌ لِهَذَا الْوَجْهِ كَمَا هُوَ وَاضِحٌ.

وَإِمَّا الْوَجْهُ الرَّابِعُ (لِلْإِسْتَحْالَةِ ضَمْنِ الْكَفَايَةِ) فَلَأَنَّهُ يَقُومُ عَلَى أَسَاسِ أَنْ يَكُونَ مَا (الْقَصْدُ) أَخْذَ دَاعِوَيَتِهِ فِي مُتَعَلِّقِ الْأَمْرِ كَالصَّلَاةِ مُثُلًا عَيْنَ مَا يَدْعُونَ إِلَيْهِ (أَيْ إِسْتَقْلَالًا) فَعِنْدَئِذٍ بِطَبِيعَةِ الْحَالِ يَلْزَمُ دَاعِوَيَةَ الْأَمْرِ لِدَاعِوَيَةِ نَفْسِهِ (إِنَّهُ يَدْعُونَ إِلَيْهِ الْمَوْلَى بِالْمَجْمُوعِ فَسَيُسْتَنْدُ أَنَّ الْأَمْرَ قَدْ دَعَا إِلَى قَصْدِ الْأَمْرِ الَّذِي يُعْدُ جَزْءًا مَجْمُوعِهِ وَلَهُذَا يَسِدِّدُونَ الْأَمْرَ إِلَى نَفْسِهِ فَهُوَ مُسْتَحِيلٌ) وَلَكِنَّهُ يَظْهَرُ مِنْ ضَوْءِ مَا حَقَّنَاهُ أَنَّ الْأَمْرَ لَيْسَ كَذَلِكَ (فَلَا دَاعِوَيَةٌ إِلَى نَفْسِهِ) فَإِنَّ (الْقَصْدُ) الْمَأْخُوذُ فِي الْمُتَعَلِّقِ إِنَّمَا هُوَ دَاعِوَيَةُ الْأَمْرِ الضَّمْنِيِّ وَمَا يَدْعُونَ إِلَيْهِ دَاعِوَيَتِهِ إِنَّمَا هُوَ أَمْرٌ ضَمْنِيٌّ أَخْرَى (فَلَا يَمْتَلِكُ أَخْرَى كَيْ يَدْعُونَ إِلَيْهِ نَفْسَهُ) وَمِنَ الْطَّبِيعِيِّ أَنَّهُ لَا مَانِعَ مِنْ أَنْ يَكُونَ أَحَدُ امْرِيْنَ مُتَعَلِّقًا لِأَمْرٍ (ضَمْنِيٌّ) آخَرَ وَيَدْعُونَ إِلَيْهِ دَاعِوَيَتِهِ (فِي الْأَمْرِ الضَّمْنِيِّ لِلْقَصْدِ سَيُحرِّكُ الْأَوْامِرُ الضَّمْنِيَّةُ التَّالِيَّةُ كَالرُّكُوعِ وَ... كَمَا أَنَّ الْأَمْرَ الْأَسْتَقْلَالِيِّ بِإِمْكَانِهِ أَنْ يُحرِّكَ أَمْرًا أَسْتَقْلَالِيًّا آخَرَ فَلَا تَتَحَقَّقُ الدَّعْوَةُ إِلَى النَّفْسِ (إِذْن) بِدَاهَةِ أَنَّهُ لَا يَلْزَمُ مِنْ ذَلِكَ دَاعِوَيَةَ الْأَمْرِ لِدَاعِوَيَةِ نَفْسِهِ، بِيَانِ ذَلِكَ أَنَّ الْأَمْرَ الْمُتَعَلِّقُ بِالصَّلَاةِ مُثُلًا مَعَ دَاعِوَيَةِ امْرِهِ الضَّمْنِيِّ بِطَبِيعَةِ الْحَالِ يَنْحِلُّ ذَلِكَ الْأَمْرُ إِلَى امْرِيْنِ ضَمْنِيْنِ: أَحدهما: مُتَعَلِّقُ بِذَاتِ الصَّلَاةِ. وَالْآخَرُ مُتَعَلِّقُ بِدَاعِوَيَةِ الْأَمْرِ الْمُتَعَلِّقِ بِذَاتِ الصَّلَاةِ، وَلَا مَحْذُورٌ فِي أَنْ يَكُونَ الْأَمْرُ الضَّمْنِيُّ يَدْعُونَ إِلَيْهِ دَاعِوَيَةَ الْأَمْرِ الضَّمْنِيِّ الْآخَرِ، كَمَا أَنَّهُ لَا مَانِعَ مِنْ أَنْ يَكُونَ الْأَمْرُ النَّفْسِيُّ الْأَسْتَقْلَالِيُّ يَدْعُونَ إِلَيْهِ دَاعِوَيَةَ الْأَمْرِ النَّفْسِيِّ الْآخَرِ كَذَلِكَ. نَعَمْ لَوْ كَانَ الْمَأْخُوذُ فِيهِ الْأَمْرُ النَّفْسِيُّ الْأَسْتَقْلَالِيُّ لَزِمًّا دَاعِوَيَةَ الْأَمْرِ لِدَاعِوَيَةِ نَفْسِهِ (وَعَادَ الْمَحْذُورُ).

ثُمَّ فِي هَذَا الْحَقْلِ سَيُسْتَنْدُ الْمُحَقَّقُ الخَوَيْيُّ مِنْ مَسَأَةِ «دَاعِوَيَةُ الْأَمْرِ الضَّمْنِيِّ» قَائِلًا:

«قَدْ انتَهَيْنَا فِي نِهَايَةِ الْمَطَافِ إِلَى هَذِهِ النَّتْيُوجَةِ: وَهِيَ أَنَّهُ لَا مَحْذُورٌ فِي أَخْذِ دَاعِوَيَةِ الْأَمْرِ الضَّمْنِيِّ فِي مُتَعَلِّقِ الْأَمْرِ النَّفْسِيِّ الْأَسْتَقْلَالِيِّ:

1. لَا مِنْ نَاحِيَّةِ التَّشْرِيعِ، لَابْتِنَائِهِ عَلَى عَدَمِ الْأَمْرِ بِذَاتِ الْفَعْلِ الْخَارِجِيِّ كَالصَّلَاةِ مُثُلًا، وَلَكِنَّ قَدْ عَرَفْتُ خَلَفَهُ وَأَنَّ الْأَمْرَ الْأَسْتَقْلَالِيِّ بِهَا وَأَنَّ كَانَ مُنْتَفِيًّا لَا أَنَّ الْأَمْرَ الضَّمْنِيِّ مُوْجَدٌ.

2. و لا من ناحية عدم القدرة، لابتنائه على اعتبار القدرة على متعلقات التكاليف من حين الأمر، وقد عرفت نقدة.

3. ولا من ناحية الخلف، لابنائه على أن يكون المأخذ فيه داعوية الأمر الاستقلالي ولكن قد سبق خلافه.

4. و لا من ناحية داعوية الأمر لداعوية نفسه، لابنائه على ان يكون الأمر المتعلق بالصلوة مع داعوية امرها عين ذلك الأمر (الاستقلالي) و لكن قد مر خلافه و ان الأمر المتعلق بالمجموع حيث انه ينحل إلى امررين ضمئيين فلا مانع من ان يكون أحد الامررين متعلقاً للآخر. و لا يلزم من ذلك المحذور المذكور.»

مُعارضَة صاحب المُنْتَقِي تجاه المُحَقَّق الخوئي

لقد أدى صاحب المتن إلى عملية «الانحلال» وهوية «الأمر الضمني» فعارض المحقق الخولي قائلاً:

«إن تمامية الإبراد الذي ذكره (المحاضرات) تبنت على أمرين:

1. الأمر الأول: الالتزام بانحلال الوجوب المتعلق بالمركب إلى أوامر ضمنية يتعلّق كل منها بجزء من أجزاء المركب (وفقاً للمحقق الصفهاني أيضاً) توضيح ذلك: انه وقع الكلام في ان الأمر بالمركب:

– هل هو امر واحد بسيط متعلق بمجموع الاجزاء و لا يقبل التعدد و الانحلال بل يناسب إلى كل الاجزاء على حد سواء، و لا يقال عن كل جزء انه مأمور به، نظير الحُمَى التي تعرُض على البدن، فإنه يتصرف بها جميع اجزاء البدن لكنها عرفاً حُمَى واحدة، و لذا لا يقال لليد وحدها أنها مَحْمُومَة، بل يقال عن جميع البدن أنه مَحْمُوم و أن عرضت الحُمَى على كل الاجزاء؟

– أو أنه أوامر متعددة بـتعدد الأجزاء، بحيث يكون كل جزء متعلقاً بأمر مختص به، ويقال أنه مأمور به كالبيان الطارئ على الجسم الإنساني فإنه يعرض على جميع الأجزاء ويوصف به كل جزء، فيقال وجهاً أبيض ويداً بيضاء وهكذا، كما أنه يقال لمجموع حسمه أنه أبيض؟ [2]

فعلى الالتزام بعدم انبساط الأمر بالمركب على الأجزاء (و عدم الانحلال كعرض الحُمُى) و انه ليس إلا أمر واحد، لا معنى لما ذكره من كون الحصة من الأمر (الضمّنِي) المتعلقة بقصد الامتنال تكون محركة نحو محركية الحصة المتعلقة بذات الفعل (الصلة) فلا يكون الأمر محركاً نحو محركية نفسه، إذ لا يتحصّص الأمر و ليس هو إلا أمر واحد متعلق بالمركب (فلا انحلال إذ لا محركية للأمر الضّمّنِي) فلا يتجه الإيراد، كما انه لا يكفي في صحة الإيراد، الالتزام بتحصّص الأمر و انحلاله و انبساطه على الأجزاء، بل يتوقف على ثبوّت.

فبالنّتالي إنّا نتحاور حول «الأمر بالمركب» لا «الأمر بالمقيد» إذ القيد مندّمج مع المقيد - كالصّوّم - بمثابة عنصر موحّد، فلا يتجزّأ الأمر الكلّي بالمقيد إلى عدد قيوده، بينما موضوع المركب - كالصلّة - فيحتمل عقلاً أن ينحلّ فيترشّح إلى أوامر متّكاثرة بعدد أجزاءه، إلا أنّ الحقّ هو انعدام انحلال الأمر التّركيبيّ إلى الصّوّم - وفقاً للكفاية و المتنقّ -

ثم يبشر مسألة «داعوية الأمر الضمن» معتبراً قائلاً:

2. **الأمر الثاني:** وهو الالتزام بأنَّ الأمر الضمني المنحل عن الأمر بالكل يصلح للداعوية نحو ما تعلق به (نظير الأمر الاستقلالي المتأهل لدعوة المكلَّف) وإلا فلا يتم الإبراد (إذ لو لم يُحرِّك الأمر الضمني المكلَّف فلا تتحقق داعويته لقصد الامتثال إذن) لأنَّه و

ان كان كل من الفعل و قصد الامثال متعلقا للأمر الضمني، لكن كلا منها لا يصلح للحركية كي يكون أحدهما محركا نحو حرکية الآخر (كما زعمه المحقق الخوئي) و يرتفع بذلك محدود حرکية الشيء نحو حرکية نفسه، بل الذي يصلح للحركية هو الأمر الاستقلالي بالمجموع فيعود المحدود (إذ سيدعو إلى نفسه).

و الحال: ان الإبراد يتم لو التزم بانبساط الوجوب و انحلاله و صلاحية الأمر الضمني للحركية (وفقاً للمحققين الخوئي) إذ يقال حينئذ: إنَّ كلاً من الفعل و قصد الامثال يكون متعلقا للأمر الضمني، و يكون الأمر المتعلق بقصد الامثال محركا نحو قصد امثال الأمر الضمني المتعلق بالفعل عند إتيانه، فيكون الأمر محركا نحو حرکية غيره لا نفسه كما عرفت تقريره.

ثم شيد استشكاله بتحرير أوسع قائلاً:

«و إذا كانت النكتة - التي هي أساس المحدود - هي عدم صلاحية الأمر الضمني للداعوية، فلابد لنا من تحقيق الحال في هذه الجهة، و الذي يبدو لنا بعد التأمل موافقة المحقق الأصفهاني و الالتزام بعدم داعوية الأمر الضمني.

و السر في ذلك: ان الشيء انما يكون داعيا للعمل و باعثا نحوه، اما لكونه بنفسه أثرا مرغوبا، فيقصد بالعمل ترتبه عليه. أو لكونه ذا أثر مرغوب، بحيث يكون تصور ترتبيه (الأثر المرغوب) على الفعل باعثا نحو العمل باعتبار أن لوجوده أثرا مرغوباً عقلاً أو شرعاً أو عرفاً أو نفسياً إلى غير ذلك.

و بالجملة: الشيء لا يصلح للداعوية ما لم يكن بوجوده ذا أثر محبوب، أو كان هو بنفسه محبوباً (كالأوامر النفسية) اما بدون ذلك فلا يصلح للداعوية نحو العمل بل يكون العمل لغواً (كالأمر الضمني بالقصد).

و عليه، فالأمر الضمني إنما يصلح للداعوية إذا كان لموافقته أثر مرغوب شرعاً أو عقلاً من تحصيل مثوبة أو دفع عقوبة أو حصول التقرب و نحوها، اما إذا لم يكن لموافقته أي أثر بل كانت هذه الآثار التي يترتب على الموافقة (للأمر الضمني) انما يترتب على موافقة الأمر بالكل (الصلوة) لم يكن الأمر الضمني صالحًا للداعوية، و الأمر كذلك، فإن حصول الامثال و الطاعة و الثواب انما يكون على موافقة الأمر بالمركب و لذا لا تتعدد الطاعة و المعصية و لا يتعدد الثواب و العقاب، بل ليس هناك إلا إطاعة واحدة و عصيان واحد و ثواب واحد و عقاب كذلك تترتب على موافقة الأمر بالمركب أو مخالفته، و ليس لموافقة الأمر بالجزء أي أثر من ذلك.

و لا يخفى ان موافقة الأمر بالكل أمر بسيط غير قابل للتعدد (الانحلال) لأنه ينزع عن الإتيان بجميع الأجزاء و الشرائط، فهي تكون داعية للمجموع بما هو كذلك (أي إتيان الأمر الاستقلالي) و ليست أمراً قابلا للتعدد كي يترتب الإطاعة و الأثر على كل حصة بنفسها فيصلح الأمر بها للداعوية، لترتب الأثر على المجموع، فيكون كل جزء دخيلاً في ترتيب الأثر، بل يترتب عليه بعض الأثر بنسبيته. فلاحظ.» [3]

و يبدو أنه إشكال شكيلٌ غير شنيع.

نقاشٌ حارٌ حول أساس وقوع «الانحلال»

لقد أسلفنا استنكارنا تجاه حدوث «الانحلال» و تحقق «الأوامر الضمنية» و قد أشار صاحب المتنى أيضاً قائلاً: [4]

«إذا تبين ذلك: فيما أنَّ الظاهر من كلام الكفایة هو عدم انبساط الوجوب و انحلاله كما يشير إليه قوله: «و يكون تعلقه (الأمر) بكل

(أجزاء) بعين تعلقه بالكل (أي أن الأمر بالأجزاء كالقصد يُعد استقلالياً أيضاً)[5] و ان كان هذا خلاف التزام المحقق الأصفهاني[6] فانه يلتزم بانحلال الوجوب و انبساطه (وفقاً للمحقق الخوئي)».

فالنّظرة الصّائبة أنّ نفس الأمر الاستقلالي الكلي قد تعلق بأجزاءه تماماً وفقاً للمحقق الآخوند، فلأجله سيدعوا الأمر إلى نفسه -أي إلى نفس الجزء- و سيتجدد المحدود، و لهذا نعتقد أنّ صاحب الكفاية لم يتطرق إلى الأمر الضمني -في هذه الساحة- أساساً فقد تحدث قائلًا:

«لأن ذات المقيد لا يكون مأموراً بها فإنّ الجزء التحليلي العقلي لا يتصف بالوجوب أصلاً فإنه ليس إلا وجود واحد واجب بالوجوب النفي (كلي استقلالي)»[7]

و تحكيمًا أكبر لاحظ عبارته التالية أيضًا قد أكمل قائلًا:

«إذ المركب ليس إلا نفس الأجزاء بالأسر و يكون تعلقه بكل بعين تعلقه بالكل و يصح أن يؤتى به بداعي ذاك الوجوب ضرورة صحة الإتيان بأجزاء الواجب بداعي وجوبه (الكلي)».

و في نسقه قد هتف مُعلِّناً:

«إنما يصح الإتيان بجزء الواجب بداعي وجوبه (الاستقلالي) في ضمن إتيانه (الجزء) بهذا الداعي (أي داعي الوجوب الاستقلالي) و لا يكاد يمكن الإتيان بالمركب من قصد الامتثال بداعي امتثال أمره (نظرًا للاستحالة)».[8]

[1] خوئي أبوالقاسم. محاضرات في أصول الفقه (الخوئي). 2. Vol. 170 قم - ايران: انصاريان.

[2] روحانی محمد. منتقی الأصول. 1. Vol. 422-423 قم - ایران: دفتر آیت الله سید محمد حسینی روحانی.

[3] روحانی محمد. منتقی الأصول. 1. Vol. 425 - ایران: دفتر آیت الله سید محمد حسینی روحانی.

[4] المصدر السابق.

[5] الخراسانی المحقق الشیخ محمد کاظم. کفاية الأصول - 73 ص- طبعة مؤسسة آل البيت عليهم السلام.

[6] الأصفهانی المحقق الشیخ محمد حسین. نهاية الدرایة 2- 264 - الطبعة الأولى.

[7] آخوند خراسانی محمدکاظم بن حسین. کفاية الأصول (طبع آل البيت). قم ص 73 مؤسسة آل البيت (عليهم السلام) لإحياء التراث.

[8] نفس المصدر.